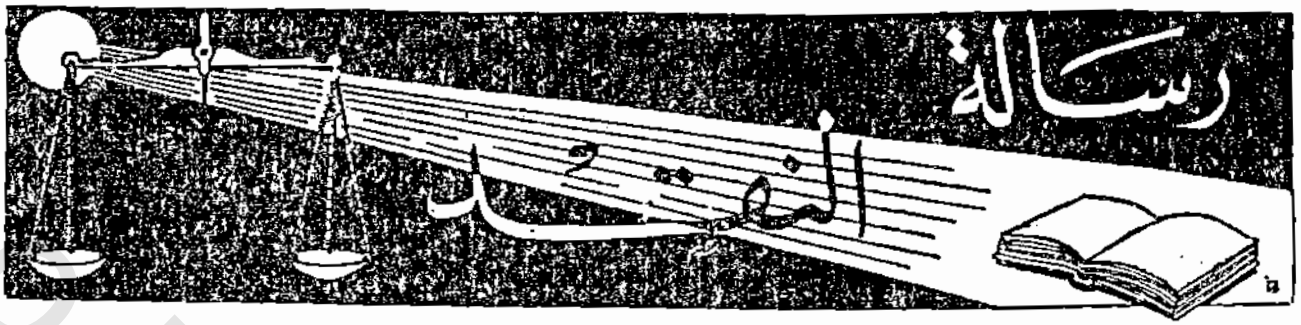

نقد كتاب إحياء النحو

تأليف الأستاذ ابراهيم مصطفى

للأستاذ أحمد أحمد بدوى

— ١ —

لا ريب فى أن نحو اللغة العربية ثقيل عسير ، يحتاج إلى كثير من التهذيب والتبويب ؛ ليصبح سهل المأخذ ، قريباً إلى النفوس ، محبباً إليها درسه وفهم قواعده وأصوله

ولقد أخذت كتاب إحياء النحو ، راجياً أن أجد فيه — كما يدل عنوانه — روحا جديدة تبعث فى النحو الحياة ، أو فكرة حديثة تذلل صعبه ، وتجمع ما تشتت من أبوابه ومسائله ، وهأنذا ، بعد القراءة ، أبين رأيى فى الكتاب ، بالصراحة التى يتطلبها العلم ، وبالأدلة التى لا تدع مجالا للشك ، آملا أن أكون قد وفيت بحق النقد البرىء

وسوف أنهج فى بحثى النهج الذى اتبعه المؤلف ، فأذكر النتائج التى وصلت إليها بعد القراءة ، ثم أتحدث بالتفصيل عن الأسباب التى أدت إليها ، ويؤلمني أن تكون النتائج هى :

أولاً : أن الكتاب ليس فيه شىء جديد

ثانياً : أن الكتاب لم يحدث فى دراسة النحو ، أو كتبه ، أو قواعده أى تغيير أو تبديل

ثالثاً : أن ما فى الكتاب ليس إلا تعليلات كهذه التعليلات التى يستنبطها النحاة لشرح ما بين أيديهم ، مما وقع فى كلام العرب ، وإنك لواجد مثل هذه التعليلات التى جاء بها المؤلف ، وأكثر منها فى الحواشى والتقارير

رابعاً : أن المؤلف ادعى على النحاة قضايا غير ممحصة

خامساً : أنه فى الأبواب القليلة التى أراد ضم بعضها إلى بعض يزيد النحو عسرا ، لا سهولة وفهما ، فضلا عن أنه لم ينجح فى هذا الضم

وسآخذ الآن فى مناقشة آرائه ، وتفصيل القول فيها :

تعريف النحو

يأخذ المؤلف على النحاة ، أنهم يعرفون النحو بأنه علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء ؛ وهم لذلك قد ضيقوا دائرته تضييقاً شديداً ، ويجب (فى رأيه) أن تتسع هذه الدائرة ، حتى يصبح النحو قانون تأليف الكلام ، وبيان كل ما يجب أن تكون عليه الكلمة فى الجملة ، والجملة مع الجمل ، حتى تتسق العبارة ، ويمكن أن تؤدى معناها

وليسمح لى الأستاذ المؤلف أن أخبره بأن هذا التعريف غامض الغموض كله ، فبيان كل ما يجب أن تكون عليه الكلمة فى الجملة قول عام مبهم ، يشمل بيان أن تكون هذه الكلمة مستعملة فى معناها الحقيقى ، أو غير مستعملة ، قصد بها السجع مع كلمة أخرى أو لم يقصد ، رمي بها إلى طباق أو تورية أو جناس ، أو لم يُرمَ بها ، إلى غير ذلك ، وعلى هذا يشمل تعريف النحو علوم اللغة العربية كلها ؛ لأنها جميعها ما وضعت إلا لبيان كلّ ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة ؛ ثم قسمت وأصبح لكل علم اختصاص خاص ؛ ولا أحسبنى فى حاجة إلى أن أحدث الأستاذ عن اختصاص علم المعانى وعلم البيان وعلم البديع ، التى ترمي جميعها مع علم النحو ، كما قلت ، إلى بيان ما يجب أن تكون عليه الكلمة فى الجملة ؛ ولا إخال المؤلف يريد أن يجعل علم النحو عاما شاملا يضمّ تحت جناحيه علوم العربية كلها .

ولكن يظهر أن المؤلف (وتعريفه لعلم النحو غير محدد ولا ح كما قلت) يرى بكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة فى ة إلى وصف حالها من تقديم أو تأخير أو نفى أو إثبات أو تأكيد ستفهام ، وهنا أريد أن أقف معه وقفة قصيرة نستبين فيها ض علم النحو وغايته .

لا أحسبنى أبعد عن الصواب إذا قلت : إن غرض علم و (كما هو واضح فيما بين أيدينا من كتبه) ليس إلا تكوين تكوينا سليما ، وإقدارنا على النطق الصحيح الخالى من الخطأ لتركيب . فليس صحيحا إذاً أن ندعى على النحاة أنهم قصروا م على أواخر الكلمات ، بل هم قد تعرضوا كثيراً ، وكثيراً جداً ، ثر مما توهم المؤلف الفاضل إلى بيان وضع الكلمة من الكلمة لة من الجملة ، وإلى حذف بعض أجزاء الكلام لدليل أو لغير ، وإلى كثير مما يعرض للكلمة من النفى والاثبات . وأكبر ى أنى أجلب السآمة للقارئ إذا أنا أخذت أحدثه عما فى ب النحو من ذلك كله ، ولست أكلفه إلا أن يرجع إلى كتاب هذه الكتب ليرى بعينيه أن المؤلف كان مغاليا كل المغالاة ، ادعى على النحاة أنهم لم يعنوا إلا بأواخر الكلمات . ولأجلب أعينة إلى النفوس سوف أنقل هنا مثالا صغيرا يبين دعواى : ابن هشام فى كتابه أوضح المسالك : وللفاعل أحكام : أحدها ، . . . الثانى وقوعه بعد المسند . . . الثالث أنه لابد منه . . . ع أنه يصح حذف فعله . . . الخامس أن فعله يوحد مع تثنيته ه . . . السادس أنه إن كان مؤنثاً أنث فعله بتاء ساكنة . . . ب أن الأصل فيه أن يتصل بفعله ، ثم يجىء المفعول ، وقد ، وقد يتقدمهما المفعول ، وكل من ذلك جائز وواجب . . الخ ترى من هذا أن حكم آخر الكلمة لم ينل إلا واحداً من ة — بل أقل من ذلك كثيراً — من عناية ابن هشام ؛ أما أحكام الفاعل فهى علاقته بالكلمة التى قبله وبعده ، وما ن لهذه العلاقة من تذكير أو تأنيث أو تقديم أو تأخير ير ذلك . وإذا شئت أن أعد الكثير من أبواب النحو التى ن ادعاء المؤلف طال بى القول وانتهى بى إلى الإملال

أما إذا قصد المؤلف إلى أن من غرض النحو أن يفضل باً على أسلوب ، أو أن يوجب نحواً خاصاً من التعبير إذا كان يستدعيه ، أو أن يبين سر جمال نوع من القول — فذلك أمر قد تكفل به علم المعانى والبيان والبديع ، فالنحو مثلا يقف أمام الجمل الآتية موقف المصحح لها جميعاً وهى : مصر مستقلة ، وإن مصر مستقلة ، وإن مصر لمستقلة ، واستقلت مصر ، ومصر استقلت ؛ يصحح النحو هذه الجمل كلها ويقبلها ، وإذا تكلمت بواحدة منها فى أى حال قبلها النحو ، ولم يخطئها ؛ أما علم المعانى فينظر إلى الحال التى يقال فيها الكلام ، فعند ما يكون المخاطب منكراً استقلال مصر مثلا وقلت له مصر مستقلة كنت مخطئاً ، لأن الحال يستدعى أن تؤكد له القول ، وأن تقول له : إن مصر مستقلة . فاذا أراد المؤلف أن يجعل ما يبحث فيه علم المعانى والبيان من اختصاص علم النحو ، ومما يجب أن تتناوله بحوثه ، فانه لم يزد على أن ضم علمين أحدهما إلى الآخر من غير ضرورة ملحة بل ضما يجلب معه الاضطراب والخلط .

هذا إلى أن المؤلف لم يشر إلى علاقة الكلمة بالكلمة ، ولا ارتباط الجملة بالجملة من أول كتابه إلى آخره ، بل قصره على حكم آخر الكلمات ، ولم يعن بغيرها .

فلسفة العامل

أطنب المؤلف فى ذكر فلسفة العامل وبيان أهميته لدى النحاة ، ثم أخذ ينقد مذهبهم من غير أن يذكر رأيه الصريح فى العامل ، فالنحاة قد اضطروا — لمذهبهم فى وجوب ذكر العامل — إلى التقدير الذى سماه تقديراً صناعياً ، ولم يبين لنا كيف نحلل هذه الجمل التى اضطر النحاة فيها إلى التقدير . وهل نكتفى حين نبين مكان كلمة الضيف فى قولنا : الضيف أكرمته ، بأن نقول إن الضيف لم يرد به أن يكون مسنداً إليه ، ولا مضافاً إليه ، ولذلك كان منصوباً ، أم ماذا ؟ .

أما أن النحاة بالتزامهم أصول فلسفة العامل قد أضاعوا معانى الكلام فى باب المفعول معه ، فلا إخالنى فى حاجة إلى بيان تحامل المؤلف مما نقله هو حين تحدث عن المفعول معه من أن النحاة قد تنبهوا للمعنى ، وأوجبوا أن يتبعه اللفظ ؛ فقد قال الرضى فى شرح الكافية ما نصه : الأولى أن يقال : إن قصد النصّ على المصاحبة وجب النصب وإلا فلا . ففكرة النظر إلى المعنى فى المفعول معه قديمة معروفة ، وهى التى يقبلها العقل ويستريح إليها .

وأما ما انتقده المؤلف من كثرة خلاف النحاة فى كل عامل يتصدون لبيانه ، فالمقالة فيه ظاهرة ، فهذه الخلافات لاتجدها فى لباب كتب النحو ، ولكنك تجدها في الحواشي والتقارير ، ولا يعطي لها من العناية إلا مقدار ضئيل لا يخشى منه على دراسة لباب النحو وأصوله ؛ على أن الأستاذ المؤلف قد زاد رأياً جديداً فى عامل النصب وأنه وجود الكلمة في حالة لايراد بها أن تكون مسنداً إليها ولا مضافة وسوف نناقشه فى ذلك .

معانى الاعراب

جعل المؤلف الضمة والكسرة علامتى إعراب فحسب ، أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء ، بل هى الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التى يراد بها أن تنتهى بها الكلمة كلما أمكن ذلك ، فهى بمثابة السكون فى لغة العامة .

ذلك قول يتهدم أمام النقد :

أولا : لأنه ليس من المعقول ولا من الواقع فى شيء أن تكون المعاني التى قصد إليها العربى تدور حول اثنين : هما الاسناد والاضافة ، حتى يهتم بهما العربى وحدهما ولا يعنى بغيرهما فلا يضع له علامة تدل عليه ، فعندنا الحال والتمييز ، وعندنا أنواع المفعول والاستثناء ، ولا إخال واحداً مما ذكرت أقل من معنى الاضافة حظاً لدى اهتمام العربى ، بل إن بعض هذه الأنواع لا يتم الكلام إلا به ، ولا يفهم المعنى إلا بذكره ، فالكلام يكون أبتر ناقصاً إذا حذفت الحال أو المستثنى أو نوعاً من أنواع المفعول أو التمييز ؛ وإذا شئت أن تلمس ذلك ، فهاك أمثلة توضح لك ما قلنا :

تقول : عدت المريض ، واجتهدت رغبة فى النجاح ، وسوف أزورك الساعة الخامسة ، ونجح التلاميذ إلا سعيداً ، واشتريت أقتين جبنا ، وما جئتك إلا زائراً ؛ فانظر كيف كمل المعنى فى المثال الأول بذكر المفعول به ، ولو أنك حذفته لصار المعنى ناقصاً مبتورا ؛ وفى المثال الثانى إذا أنت حذفت المفعول لأجله ، جعلت الكلام غير معلل ولا مسبب ، فتقل فائدته ومعناه ؛ أما إذا حذفت المفعول فيه فى الجملة الثالثة فإنك سوف تلقى بمن تزوره فى خضم من الظن والتخمين ، لأنه لا يدرى متى تزوره حتى يتهيأ للقائك ؛ ولا إخال المستثنى فى المثال الرابع يقل أهمية عن المستثنى منه ، فكلاهما مقصود يهتم به القائل ، ولو أنك حذفت المستثنى لفسد المعنى وأصبح خاطئاً . وقل مثل ذلك فى الحال والتمييز ؛ فقد بدا لك أن العربى يقصد هذه الأنواع قصداً ، ويعنى بها عناية تامة ، فلِمَ لَمْ يميز كلا منها بحركة ، كما ميز المضاف إليه بحركة ، وإذا علمت أن المضاف إليه لم يذكر فى الكلام قصداً ، ولم يؤت به لأنه مراد لذاته ، (كما يقولون) وإنما جيء به لتعريف المضاف أو تخصيصه وتقليل شيوعه فحسب — إذا علمت ذلك أدركك العجب حين ترى أن ما يقصد فى الكلام ويعنى به : من حال أو تمييز أو غيرهما ، لايهتم العربى بأن يجعل له علامة خاصة تدل عليه ، أما مايذكر عرضاً فإن العربى يحتفل به أيما احتفال ، ويضع له حركة تميزه . ذلك قول لا يستطيع العقل أن يقبله .

ثانيا : لأنه ليس من الصحيح أن الفتحة هى الحركة الخفيفة المستحبة التى يراد أن تنتهى بها الكلمة ، فلو كان ذلك صحيحاً ما وقف العرب بالسكون على الكلمات التى تنتهي بالفتحة ، ولا انتهزوا فرصة اختتامها بالفتحة ، فوقفوا بها استمتاعاً بما يحبونه من نطقها . ولست أدرى كيف وصل المؤلف إلى هذه النتيجة وكيف استنبطها ، مع أنه ليس فى الكلام العربى كله كلمات يقف عليها المرء بالفتح إلا إذا كان آخر الاسم منونا مفتوحاً ، فلو كان العرب يحبون الوقوف بالفتحة لجعلوا وقفهم بها لا بالسكون ، ولا ختموا بالفتحة كل كلمة تقع فى آخر الجملة ، ولما أتوا بكلمات مفتوحة فى أول الكلام ووسطه ؛ وذلك غير ما هو واقع بين أيدينا

ثالثا : لأن المؤلف أراد أن يجعل الضمة علامة الاسناد ، فتكلف فى سبيل ذلك عناء ومشقة ، وانتحل أسباباً لا تثبت أمام الانتقاد :

فمن ذلك أنه اضطر فى سلامة قاعدته إلى أن يخرج اسم (لا) من أن يكون مسنداً إليه ، لأنه ليس بمتحدث عنه ، ولذلك كان حقه الفتحة .

« يتبع »

احمد احمد بدوى

﴿ طبعت بمطبعة الرسالة بشارع المهدى عمارة محجم رقم ٧ ﴾